بيـروت، فـي: ٢٠٢٦/٧/١٥
رقـم الصـادر: ١٨٣٣/م.ص
رقم المحفوظات: ٩٨/ش.ن - ١٧٧٣/د/٢٠٢٥

دولـــة رئيس مجلس النـــواب

الموضوع: طلب النواب السّادة جبران باسيل، جورج عطا الله، أسعد درغام، نقولا صحناوي، سامر التوم، غسان عطاالله، شربل مارون، سيزار أبي خليل تحويل سؤالهم حول التشريعات المرتبطة بالإصلاح المالي والمصرفي وخطّة النموّ، إلى إستجواب.

المرجـــع: إيداعا رئاسة مجلس النواب رقم ٤٠١/س تاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٩ وتاريخ ٢٠٢٦/٥/٦ ومُرفقاتهما.

جَواباً على طلب النواب السّادة جبران باسيل، جورج عطاالله، أسعد درغام، نقولا صحناوي، سامر التوم، غسان عطاالله، شربل مارون، سيزار أبي خليل تحويل سؤالهم حول التشريعات المرتبطة بالإصلاح المالي والمصرفي وخطّة النموّ، **إلى إستجواب،**

يُفيد السيد وزير المالية أنّه بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٤ أقرّ مجلس النواب التّعديلات على قانون السريّة المصرفية وقد صدر القانون رقم ٢٠٢٥/١،

كما أقرّ المجلس، بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٣١ قانون الإصلاح المصرفي، وصدر القانون تحت الرقم ٢٠٢٥/٢٣ وتمّ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٠،

وبالتوازي تمّت إحالة مشروع قانون تَعديل بعض مواد قانون الإصلاح المصرفي من قبل مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٣٠ بموجب المرسوم رقم ٢٢٢٤ تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٨، إلى المجلس النيابي، وتقوم الحكومة حالياً بالتباحث مع صندوق النقد الدولي بشأن مشروع القانون تمهيداً للمناقشة في مجلس النواب،

ويُضيف السيد الوزير، أنّ وزارة المالية تقوم بجهود إضافية من خلال التباحُث مع صندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لأجل تأمين موارد إضافية طويلة الأمد تُساهم في تعزيز ميزان المَدفوعات وتَغطية مُتطلّبات النهوض بالقطاع العام دون وضع ضُغوط على الموازنة السنويّة، مع استمرار الحكومة في حرصها على إحلال التوازن في الموازنات السنويّة.

في السياق عينه، يُفيد السيد حاكم مصرف لبنان، أنّه بموجب المادتين /٧١/ و/٧٢/ من قانون النقد والتسليف، يُكلّف المصرف بتقديم المَشورة للحكومة في جَميع المَسائل المالية والنقدية، وإنّه انسجاماً مع هذا التكليف، وبالتشاور مع مُستشاريه القانونيين والماليين، ساهم مصرف لبنان في اعداد خارطة طريق شاملة لاعادة هيكلة القطاع المصرفي، حيث تتضمّن هذه الخارطة، التي تمّت مُناقشتها مع الحكومة، المبادئ العامة التي تخدم هدفين أساسيين، السداد العادل والتدريجي للودائع وإعادة رسملة المصارف التجارية،

وإنّه استناداً إلى الخارطة أعلاه، وضع مصرف لبنان بالتشاور مع الحكومة إطاراً لإعادة هيكلة القطاع المصرفي يخضع حالياً للمُراجعة والنقاش مع صندوق النقد الدولي ويرتكز على أربعة محاور رئيسية:

١. إعادة التوازن الى ميزانية مصرف لبنان بما يضمن الاستقرار المالي.
٢. تصنيف الودائع بما يسمح بتصميم آليات سداد مناسبة لكل شريحة.
٣. إعداد برنامج لسداد الودائع يتّسم بالشفافية وبالتحديد الزمني وبالعدالة.
٤. تحديد وتوزيع المسؤوليات المالية بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف التجارية.

وإنّ الإطار المُقترح يَقوم على مَبدأ أساسيّ مُشترك بين مصرف لبنان والحكومة وصندوق النقد وهو حماية حقوق المودعين وفقًا لمبدأ "ترتيب الأولويات في تسديد الإلتزامات" المُعتمد عالمياً والذي يُعتبر بموجبه المودعون أصحاب الحقوق الأولى والأكثر أولويّة في استيفاء ودائعهم. كما أنّ استكمال هذا الاطار يتطلّب تنسيقاً كاملًا مع القطاع المصرفي الذي سوف يُطلب منه:

١. المساهمة المباشرة في سداد جزء من الودائع المستحقة.
٢. إعادة رسملة مؤسّساته بما يتماشى مع المُتطلبات المالية والقانونية والتنظيمية.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام